

أخلاقيات التعامل مع الوباء: فيروس كورونا مثالاً¹

د. بهاء درويش

أستاذ الفلسفة جامعة المنيا، جمهورية مصر
عضو اللجنة الدولية لأخلاقيات البيولوجيا باليونسكو باريس

مقدمة

إذا كان العلم هو الموجه لحركة التطور في المجتمعات، فالأخلاقيات هي الموجه والمرشد لهذه الحركة بشكل يحفظ للإنسان كرامته. تظهر الحاجة إلى أخلاقيات العلم بشكل أكثر في حالات الكوارث والأوبئة. أصيب العالم منذ حوالي ثلاثة أشهر بفيروس اسمه كورونا، وهو في الحقيقة عائلة من الفيروسات - وليس فيروساً واحداً - تصيب الحيوانات في الأساس. سبعة من هذه الفيروسات بالإضافة إلى الفيروس الجديد هي ما تصيب الإنسان، وأغلبها تنتج عن الإصابة بها أعراض برد عادية. بدأ انتشار هذا الفيروس في الصين في ولاية ووهان في آخر يوم من العام الماضي، وكأنه أراد أن يفتح عاماً جديداً وانتشر انتشاراً وبائياً في العالم أسره حتى فقدت بعض الدول السيطرة على منع انتشاره. في ظل هذا الوباء الذي اجتاحت العالم يصبح واجباً أخلاقياً بيان ضرورة وكيفية تطبيق المبادئ الأخلاقية التي تعين على اجتياز أو التعامل مع هذه الأزمة.

التمييز بين الوباء والجائحة؟

¹ تم نشر هذا البحث كأحد فصول كتاب "فيروس كورونا: صدمة القرن" أكاديمية البحث العلمي واتحاد مجالس البحث العلمي العربية. 2020. ص 201 - 215

يمر الوباء بمرحلتين: مرحلة يسمى فيها وباء epidemic وهي المرحلة التي ينتشر فيها المرض في مساحة كبيرة من المكان يصاب فيها عدد كبير من الناس، فإذا ما زاد انتشار المرض على مساحة أكبر وأصاب عدداً أكبر من الناس سُمي جائحة pandemic، من هنا فقد نقلت منظمة الصحة العالمية في الحادي عشر من مارس 2020 وصفها لمرض كوفيد19 الذي سببه فيروس كورونا من epidemic إلى pandemic.¹

الحاجة للأخلاقيات

يرى البعض أن المبادئ الأخلاقية ليست ملزمة وأن المجتمعات لا تتقدم بالأخلاق- أي بنشر القيم الأخلاقية- ولكن بوضع تشريعات قانونية ملزمة مفعلة تفعيلاً جيداً يهابها الناس ويلتزمون بها هي ما تدير شؤون الحياة. هنا يأتي الرد بأن المسألة ليست مسألة أفضلية ولكنها مسألة أن كلا منهما مكمل للآخر ولا غنى لأحدهما عن الآخر وهذا ما سنحاول بيانه.

لسنا في حاجة لبيان ضرورة القانون، فذلك مما أعتقد أنه واضح. أما بالنسبة للتعالم الأخلاقية فلا يمكن الاستغناء عنها لأن القوانين وحدها لا يمكنها أن تنظم كل أمور الحياة. عملياً لا يمكن للقوانين أن تنظم كل شاردة وواردة. بتشريع قانوني، فالعلاقات الإنسانية أعقد من أن تنتظمها قواعد قانونية. العلاقات الإنسانية متشعبة ومتعددة ولا تحكم العلاقات الإنسانية سوى الضمائر والنوايا - إن حسنة أو سيئة. من هنا كنا نجد أحياناً أفعالاً يعاقب عليها القانون ولكنها قد تعد أحياناً أفعالاً

¹ Merriam-Webster, 'Pandemic' vs 'Epidemic' How they overlap and where they differ, in <https://www.merriam-webster.com/words-at-play/epidemic-vs-pandemic-difference>. تم الدخول بتاريخ 24 مارس 2020

أخلاقية، كأن أضطر إلى كسر إشارة مرور حمراء- بعد النظر يمينا ويسارا حتى لا أؤذي أحداً أو أؤذي نفسي- لكي أنقذ مريضاً ينزف دماً اضطرت لحمله في سيارتي مسرعاً به إلى أقرب مستشفى. وبالعكس، هناك أفعال غير أخلاقية لا يعاقب عليها القانون كأن أرفض مساعدة أي شخص مادياً أو بحكم مهنتي وأنا قادر على المساعدة ولو بتقديم نصيحة.

التمييز التالي بين القانون والأخلاق يبين أيضاً ضرورة الأخلاقيات: القوانين إلزام خارجي والقيم الأخلاقية التزام داخلي. هذا الإلزام الخارجي لا يجعل من القانون قوة أكبر من الأخلاق بل على العكس يجعل الأخلاق أقوى من القانون، ذلك أنه رغم أن القانون ملزم ويعاقب مخالفه، فإنه متى لم يكن النص القانوني مقنعاً لشخص ما وكانت لديه فرصة الالتفات حوله، فإنه سيلتف حوله. ولن ينفذه. أما إذا اقتنع شخص ما بقيم أخلاقية معينة، فإنها تندرج ضمن عاداته وتقاليده وتتحول لديه إلى عقيدة من الصعب نزعها منه ونضمن عندئذ متابعتها لها. من هنا كانت القيم الأخلاقية أحياناً أقوى من النصوص القانونية الملزمة.

مبادئ الأخلاقيات

الأخلاقيات- إذاً- ضرورة لتسيير شؤون المجتمع والرقى به كمجتمع يريد أن يحفظ لأفراده قيمهم وكرامتهم وذلك بقيادته للعلم كعلم نافع للمجتمعات والانسانية. مع تقدم العلم والتكنولوجيا - وتحديداً بدءاً من القرن العشرين- بدأت تظهر مشكلات أخلاقية ناجمة عن هذا التطور العلمي المستمر والمتلاحق وذلك في شتى المجالات مثل مجال الاقتصاد والبيولوجيا والهندسة والفضاء والإعلام... الخ. تمثل المشكلات الأخلاقية لكل علم مجال بحث مستقل، هناك أخلاقيات لعلم الطب، وأخلاقيات للبيولوجيا، وأخلاقيات للهندسة، وأخلاقيات الإدارة، وأخلاقيات الإعلام... الخ. هذه المباحث- التي تشكل في مجموعها ما يعرف بأخلاقيات العلم والتكنولوجيا- تسمى أحياناً "الأخلاقيات التطبيقية" أو "الأخلاقيات العملية"، أي

إيجاد وتطبيق المبادئ الأخلاقية اللازمة لحل المشكلات الناجمة عن تطور هذه العلوم. تُعد أخلاقيات الطب- والتي تستخدم بشكل خاطيء أحياناً كمرادف لأخلاقيات البيولوجيا - أكثر هذه المباحث اكتمالاً، لقدمها النسبي عن بقية فروع الأخلاقيات التطبيقية.

تُعد منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) من المنظمات التي أخذت على عاتقها من سبعينيات القرن الماضي مهمة نشر ثقافة الأخلاقيات في مجال العلم على مستوى العالم.

استطاعت اليونسكو عام 2005 أن تحصل من سائر الدول الأعضاء فيها على موافقة على مبادئ وثيقة أطلق عليها "الإعلان العالمي لأخلاقيات البيولوجيا وحقوق الإنسان Universal Declaration of Bioethics and Human Rights". هذه المبادئ هي احترام الكرامة الإنسانية، المنفعة والضرر، الاستقلالية والمسؤولية الفردية، الموافقة المستنيرة، ناقصي وفاقدي الأهلية، احترام الضعف البشري والسلامة الشخصية، الخصوصية والسرية، العدالة والمساواة والإنصاف، عدم التمييز وعدم الوصم، احترام التعددية والتنوع الثقافي، التضامن والتعاون، المسؤولية الاجتماعية والصحة، التوزيع العادل للمنافع، حماية الأجيال المستقبلية، حماية البيئة والتنوع البيئي والمحيط الحيوي.

في ظل ظروف الوباء العالمي الذي يحيق بنا من كل مكان، لا بأس من بيان كيف ولماذا يجب تطبيق بعض هذه المبادئ هذه الأيام.

1- احترام الكرامة الانسانية

يتميز الإنسان عن غيره من الكائنات بأن له كرامة. ما معنى هذا؟ ولماذا يتميز بهذه الميزة؟ ألا يتميز كل كائن بميزة عن غيره من الكائنات؟

برر الفلاسفة منذ العهد اليوناني- أرسطو والرواقيين- كرامة الإنسان بردها إلى قدرته على التفكير الحر والوعي بالذات وحرية إتخاذ القرار. كذلك رأت الأديان

السماوية الثلاثة أن للإنسان كرامة: فكرامة الإنسان تصور أساسي في الديانة اليهودية، وللإنسان كرامة يجب احترامها في الديانة المسيحية لأن الله خلق الإنسان على صورته، وللإنسان كرامة يجب احترامها في الديانة الإسلامية لأن الإنسان خليفة الله على الأرض. الكرامة الإنسانية- إذاً- جزء من هوية الإنسان. فإذا لم تحترم كرامة الإنسان، فكأنك تنتقص شيئاً من قدره أو كأنك تتعامل مع كائن مختلف.

يمكن أن نجد أساس بقية المبادئ في مجال الصحة والطب في هذا المبدأ الأول. فلحفظ كرامة الإنسان يجب الامتناع عن الإضرار بها ونسعى إلى نفعها، واحترام كرامة الإنسان تعني احترام خصوصيته واستقلالته في اتخاذ القرارات، وهي الاستقلالية المحكومة بالمسؤولية. تظهر استقلالية الإنسان في حقه في تقديم الموافقة. يجب حماية ناقصي وفاقدي الأهلية كجزء من احترام كرامتهم، وكذلك يجب احترام ضعفهم. ولأن البشر خلفاء الله على الأرض أو صورة الله على الأرض، فلا تمييز بين شخص وآخر وهو ما يعني ضرورة تحقيق العدالة والمساواة والإنصاف، وعدم التمييز وعدم الوصم. لا ينطبق هذا على الأجيال الحالية فقط ولكن ينسحب على الأجيال المستقبلية أيضاً. ولأن البيئة بكل مكوناتها من خلق الله، فلها قيمة في ذاتها، وهو ما يعني ضرورة حمايتها لذاتها وليس فقط من أجل الأجيال القادمة.

تطبيق مبدأ احترام كرامة الإنسان في سياق الوباء الحالي يشكل عدم الإضرار أول وسيلة يتم بها احترام كرامة الإنسان. لما كانت العدوى محتملة، فإن احترامك لكرامة غيرك تتطلب أن تبعد نفسك عن مواطن العدوى حتى لا تنقلها لغيرك. ولما كانت التجمعات والتجمهر سبباً رئيسياً في انتشار العدوى، فإن القرارات التي اتخذتها الحكومات المختلفة- من إغلاق لدور العبادة والسينما والمسرح والنوادي والشواطئ والمدارس والمعاهد والجامعات- أمثلة جيدة لاحترام كرامة الإنسان بحمايتهم من العدوى، ولكنها لم تحرم الأفراد من

الأهداف التي كانت ستتحقق بذهابهم إلى هذه الأماكن وذلك حين أتاحت سبل التعلم عن بعد لمراحل التعليم المختلفة وأُتيحت الأنشطة الثقافية أيضاً عن بعد كجزء من سياسة التحول الرقمي.

يتجلى احترام كرامة الإنسان في تعامل مقدمي الرعاية الصحية مع المرضى وذويهم. فالمريض في الحالات العادية أي في حالة إصابته بمرض ما أو ينتظر إجراء عملية ما يكون في أضعف حالاته. يتضاعف هذا الإحساس بالضعف متى أصيب بمرض يعلم أن علاجه غير متوفر وأن نهايته قد تكون على يد هذا المرض. هنا تتجلى ضرورة احترام كرامة الإنسان في التعامل الراقى مع المرضى وذويهم وطمأنتهم بقدر الإمكان.

من المتوقع أن تكون المعامل الصحية تعمل الآن على قدم وساق من أجل محاولة اكتشاف علاج لهذا الوباء. قد يحتاج الأطباء الباحثون إجراء تجارب على بعض المرضى. تتجلى كرامة المبحوث في ضرورة أخذ رأيه قبل إجراء التجربة عليه وعدم إجراء التجربة إذا كان هناك احتمال إصابته بضرر من جراء التجربة، مع ضرورة إعلامه بحقه في الانسحاب من التجربة في أي وقت يشاء.

2- جلب المنفعة ومنع الضرر

من الصعب إيجاد تعريف لتصورى "المنفعة" و"الضرر" ذلك أنهما تصوران نسبيان. فما يراه شخص ما نفعاً قد لا يراه آخر كذلك، بل وقد يراه ضرراً، والعكس. والمنفعة قد تكون منفعة مادية أو منفعة معنوية والضرر قد يكون ضرراً نفسياً أو فيزيقياً. ولكننا هنا سنقصر حديثنا على المنفعة والضرر في مجال الصحة وذلك من خلال تقديم بعض الأمثلة.

يُعد التبرع بالدم أو بعضو من الأعضاء لإنقاذ شخص آخر نفعاً للشخص الممنوح. أما إذا كان التبرع يؤدي إلى وفاة أو أذى المتبرع، فإن هذا ضرر. وتضحية الأطباء بالجنين من أجل إنقاذ حياة الأم هو من قبيل دفع أقل الضررين،

أو من قبيل أن منع الضرر (بقاء الحمل على حياة الأم) مقدم على جلب المنفعة (أن يكون للأم طفل). إلا أن هناك أمثلة لا يمكن الحكم قطعياً بشأنها فيما إذا كانت ضرراً أو لا. فصاحبها هو من يحدد ذلك. لا يمكن على سبيل المثال القطع فيما إذا كان إزالة طبيب رحم امرأة ما ضرراً أم لا. فالأمر يتوقف على تصور المرأة لحياتها ومستقبلها، كما يتوقف على عمرها الزمني وقت إزالة الرحم.

في زمن الوباء، يُعد كل استهتار من قبل أي شخص ما بالتعليمات الصحية ضرراً قد يصيبه ويصيب من حوله بالعدوى. فحياة المرء للهدى الذي يضر به غيره ليست ملكاً له. وتنتهي حريته عند بدء حرية الآخرين. من هنا لم يكن له الخيار في أن يطيع أو لا يطيع التعليمات الصحية. الأمر نفسه ينسحب على تعليمات الوزارات والمؤسسات المختلفة التي تصيب مخالفتها النفس أو الغير بالضرر، كالامتناع عن تنفيذ تعليمات الدولة بغلق دور العبادة وأماكن التجمعات كالمقاهي والنوادي والسينما والمسرح وسائر أماكن التجمعات والتي هدفت من ورائه منع ضرر شبه محقق.

يُعد إمتناع أي مقدم من مقدمي الرعاية الصحية - كالأطباء وطاقم التمريض - عن تقديم المساعدة الطبية - في حالة قدرته على ذلك - إضراراً وفعالاً غير أخلاقي. كذلك يعد تقاعس كل قادر عن تقديم أي شكل من أشكال المساعدة - المادية أو المعنوية - التي ستؤثر في قدرة الدولة أو الأجهزة الصحية على مجابهة الوباء ضرراً وإن كان ضرراً غير مباشر. كذلك تُعد كل أشكال الاستغلال الاقتصادي لظروف الوباء في تحقيق مكسب شخصي على حساب الغير أضراراً وإضراراً وفعالاً غير أخلاقية. بعيداً عن القوانين وإمكانية محاسبتها للمستغلين، على المستغل أن يتذكر أنه إذا تمكن - من خلال تجارته أو تخصصه - من إستغلال غيره، سوف يستغله غيره من خلال تجارة أخرى أو تخصص آخر، وهو ما يحول الحياة إلى جحيم لن يكون في مصلحة أي فرد.

3- الاستقلالية والمسؤولية الفردية

الاستقلالية هي القدرة على اتخاذ قرارات وفعل أفعال وعمل تقييمات بحرية. أما المسؤولية فهي الوعي بالتزاماته وواجباته تجاه ذاته وتجاه غيره. الاستقلالية والمسؤولية مفهومان متضايقان، بمعنى أن استقلاليتك تحدها مسؤوليتك. أنت مستقل في اتخاذ قراراتك، ولكن هذه الاستقلالية تجعلك مسؤولاً عن القرارات التي تتخذها بحرية. إذ لا وجود لما هو استقلالية مطلقة.

في مجال الطب والصحة، يعد احترام استقلالية الانسان تعبيراً أو تبريراً لضرورة احترام كرامته. من هنا كانت ضرورة الحصول على موافقته قبل علاجه أو خضوعه لعملية جراحية. ولما كان الأشخاص الضعفاء عاجزين عن ممارسة استقلاليتهم، كان من الضروري- حفاظاً على كرامتهم- إتخاذ التدابير اللازمة لحماية حقوقهم.

تجلى المسؤولية الأخلاقية وقت الوباء في ضرورة الالتزام باتخاذ كل الإجراءات اللازمة لحماية النفس وحماية الآخرين. لا مجال لحديث هنا عن استقلالية أو حرية. لا تعني استقلالية الفرد إيذاء نفسه أو إيذاء الآخرين. ولما لم يكن من المحتمل أن يكون كل أفراد الشعب على وعي بقواعد وشروط الصحة العامة والوقاية من الوباء فإن المسؤولية هنا تعد مسؤولية قومية يجب أن يضطلع بها كل واع بها إنطلاقاً من وظيفته: كاتباً، معلماً، إعلامياً، صحفياً... الخ. في زمن الوباء تصبح التوعية المجتمعية بضرورة اتباع المواطنين التعليمات الصحية الوقائية والعلاجية وإرشادات الحكومة أمراً أخلاقياً يجب أدائه بطرق مختلفة تتفق والمستويات الثقافية المختلفة للمُخاطَب.

يعد مقدمو الرعاية الصحية- من أطباء وممرضين- خط الدفاع الأول، تقع مسؤوليتهم في ضرورة بذل أقصى الجهد الممكن في توفير الطمأنينة للمرضى وتهئية

ذويهم- الذين يكونون في حالة رعب لإصابة ذويهم بمرض لا يعرفون له علاجاً، ثم في تقديم أفضل رعاية صحية متاحة.

لا نتوقف المسؤولية عند الأفراد والمؤسسات فقط ولكن "على الدول الغنية في هذه الظروف مساعدة الدول الفقيرة"¹

4- الموافقة المستنيرة

الموافقة المستنيرة مبدأ أساسي ثابت وراسخ في مجال الطب، ويقصد به القبول المسبق والحر والواعي المبني على معلومات وافية للشخص الذي سيخضع لتدخل طبي وقائي وتشخيصي وعلاجي. تعني الموافقة المستنيرة أيضاً في مجال البحث العلمي القبول المسبق والحر والصريح والواعي للشخص الذي ستجرى عليه التجربة (المبحوث) بعد إعلامه بكل المعلومات الوافية عن التجربة بشكل مفهوم. يجوز للمبحوث الانسحاب من التجربة في أي وقت دون أن يناله أي ضرر أو أذى. (راجع المادة 6 من الإعلان العالمي لأخلاقيات البيولوجيا وحقوق الإنسان، اليونسكو 2005). تعد ضرورة الحصول على هذه الموافقة المستنيرة تعبيراً عن احترام كرامة الإنسان واستقلالية قراراته.

في زمن الوباء، يجب على العلماء الذين يجرون التجارب لاكتشاف العلاج الانتباه لضرورة الموافقة الطوعية للمبحوث، إذ قد تدفع المريض رغبته في الشفاء إلى المشاركة في البحث قبل الفهم التام لمخاطر التجربة، أو قد يشارك بضغط من المجتمع الذين يدفعونه دفعاً للمشاركة ضد إرادته خوفاً من إنتقال العدوى منه². لا يجب لحاجتنا الطارئة إيجاد علاج أن تمنع أداء ممارسات البحث المسؤول.

¹ UNESCO (IBC) & UNESCO (COMEST) 2020. STATEMENT ON COVID-19: ETHICAL CONSIDERATIONS FROM A GLOBAL PERSPECTIVE. Available at

<https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000373115>. تم الدخول 31 مارس 2020

² Ezeome, E. & Simon, C. Ethical Problems in Conducting Research in Acute Epidemics: the Pfizer Meningitis Study in Nigeria as an Illustration. In *Developing World Bioethics* ISSN

5- الضعفاء

يقصد بالضعفاء في مجال الصحة والطب كل من تؤدي حالته الاجتماعية أو الاقتصادية أو الصحية إلى وصفه بالضعف. كالنساء في بعض المجتمعات حيث لا تكون هناك رغبة فيهن، والفقراء والعاجزين - أصحاب الإعاقات الجسدية أو التأخر العقلي، والمساكين والمهاجرين.

لأنه عادة لا يتمكن أفراد هذه الفئات من تقديم موافقة حرة مستنيرة على اشتراكهم في بحث علمي كمبحوثين تجري عليهم التجارب، فإن الاشتراطات الأخلاقية - حماية لكرامة هؤلاء الأفراد- ترفض اشتراكهم في أي تجربة إلا إذا كان سينتج عنها منفعة صحية مباشرة للمبحوث أو لأفراد ينتمون إلى فئته نفسها، وما لم يكن من الممكن إجراء تجربة مماثلة تحقق المنفعة ذاتها يشارك فيها أفراد قادرون على تقديم الموافقة الحرة المستنيرة. (المادة 7 من الإعلان العالمي لأخلاقيات البيولوجيا وحقوق الإنسان، اليونسكو 2005)

في زمن الوباء يصبح الضعفاء أكثر ضعفاً. وبالتالي فمن الضروري مراعاة هؤلاء الضعفاء حماية لهم ولكرامتهم وتجنباً لتعرضهم لأي شكل من أشكال التمييز والاستهجان. يجب أيضاً الاستمرار في التمسك بمعيار عدم إشراكهم في التجارب العلمية ما لم تكن ستعود عليهم بمنفعة صحية مباشرة مع ضرورة توفير كل وسائل الحماية الممكنة لهم.

6- حرمة الحياة الخاصة والسرية

يتجلى احترام كرامة الإنسان في احترام حرمة حياة كل فرد الخاصة وخصوصية أسراره. فاحترام خصوصية الحياة الخاصة للفرد تعني حفظ أسراره

وخاصة منها ما يتعلق بحالته الصحية، فهذا حق أصيل لكل فرد. مع وجود بعض الاستثناءات، مثل الكشف عن معلومات المريض بناء على طلب الشرطة، أو إذا كان الفرد طفلاً وتأكد الأطباء أنه تعرض لاعتداء جنسي، وأخيراً إذا كانت مصلحة المجتمع تتطلب هذا وهو ما ينطبق على الظروف الحالية.

في الظروف العادية، فإن المقصد من احترام خصوصية وأسرار المريض هو انخوف من إساءة استخدامها ضده، كأن يتم استخدامها لمنع توظيفه مثلاً، وهو ما يشكل تمييزاً ضده.

في زمن الوباء، من الضروري أيضاً حفظ أسرار الأفراد متى تم استخدامهم كمبحوثين في البحث العلمي وحفظ حالتهم الصحية أثناء العلاج. إلا أنه لا يحق هنا لأي مريض أن يطلب عدم الكشف عن إصابته بالوباء الحالي لأن مصلحة المجتمع لها الأولوية على مصلحة الفرد. إلا أن هذا لا يمنع من ضرورة مراعاة الضغوط النفسية التي سيتعرضون لها أثناء العزل والحجر الصحي ومساعدتهم على تجاوزها.

7- المساواة والعدالة والانصاف

على حين كان الفكر الديني في الأديان السماوية يرى دائماً ضرورة قيام العدل بين الناس، لأنهم متساوون أمام الله، كان المفهوم في الغرب حتى القرن الثامن عشر أن الناس بطبيعتهم ليسوا متساوين، وأن التمييز بينهم تمييز يتفق مع طبيعتهم. ولكن مع انتشار أفكار الحقوق الطبيعية للإنسان، ثمة التفكير بضرورة معاملة الناس معاملة عادلة منصفة لأن لهم حقوقاً متساوية ويتساوون أيضاً في الكرامة وهي ما ذكرنا باستفاضة تبريراتها.

لما كانت الصحة هي جوهر الحياة، تجعل المبادئ الأخلاقية في إطار حقوق الإنسان حماية صحة كل فرد حقاً أصيلاً له. من هنا فإن العدل والانصاف في مجال الصحة يتجليان في ضرورة بذل الحكومات والمجتمع بكل قطاعاته أقصى جهد حتى يتحقق لكل فرد أعلى مستوى صحي ممكن، إذ أن ذلك - وفقاً للمادة 14 من الإعلان

العالمي لأخلاقيات البيولوجيا- حق من الحقوق الأساسية لكل إنسان. يتجلى العدل والإنصاف أيضاً في ضرورة أن يكونا معاً المعيار الذي على أساسه يتم تحديد الأولوية في العلاج.

في زمن الوباء، يجب الانتباه إلى أن الطريقة التي يتم بها توزيع الموارد في ميدان الصحة والإتاحة غير الملائمة للرعاية الصحية هما أساس الكثير من المشكلات. تصعب الاختيارات وتزداد التحديات في سياق الجائحة حيث تزداد الحاجة لإتاحة العلاج بسرعة. ولكن لن يبرر توزيع موارد الرعاية الصحية وأولوية العلاج إلا قيامها على مبادئ العدالة والإنصاف¹، إذ لا يجب أن تنسينا الضغوطات الناجمة عن الظرف الحالي أن للناس جميعاً كرامة واحدة يجب احترامها دون أي تمييز.

8- عدم التمييز وعدم الوصم

نعني بالتمييز تفضيل فرد أو جنس على آخر لاعتبارات سياسية أو عنصرية أو على أساس الجندر أو العمر أو أي أساس يتعارض مع حقوق الإنسان الطبيعية. أما الوصم فيعني النظر لشخص ما على أنه أدنى من غيره - كالنظرة القديمة لأصحاب الإعاقات العقلية- مما يبرر سلوكيات معينة ضده لا تتخذ مع غيره، مثل حرمانه- أو تقديم غيره عليه في فرص- التعليم أو الرعاية الصحية أو التوظيف.

زاد الخوف من التمييز والوصم نتيجة التقدم التكنولوجي المتسارع الذي بموجبه من الممكن الآن للزوجين اختيار جنس الطفل الذي يرغبانه وهو ما قد يخشى معه ترسيخ ثقافة تفضيل جنس على آخر (غالباً تفضيل الذكر على الأنثى)، كما أن هناك اختبارات يمكن معها معرفة مدى قابلية فرد ما لانتقال أمراض وراثية

¹ UNESCO (IBC) & UNESCO (COMEST) 2020, op. cit

معينة وهو ما يخشى معه تأثر هؤلاء الأفراد بفرص توظيفهم والوصم ضدهم من شركات التأمين ومؤسسات التوظيف.

في ظل الوباء الحالي، فإنه في ظل الارتباك والفوضى اللذين قد ينشآن نتيجة اللمع الذي يصيب المرضى ونتيجة الضغط الذي يمارسه البعض على مقدمي الرعاية الصحية، قد تحدث بعض عمليات تمييز في تقديم الرعاية الصحية. هنا فإن المسؤولية الأخلاقية تحتم على كل المسؤولين عن الرعاية الصحية، بدءاً من وزارة الصحة، إدارات المستشفيات، الأطباء وطواقم التمريض عدم التمييز بين المرضى وأن يظل معيار التمييز أو الأولوية في تقديم الرعاية الصحية هي للأكثر حاجة للعلاج والأكثر احتمالية في قبوله العلاج، أي في كون العلاج أكثر فعالية له. أي تمييز بين المرضى على أساس يختلف عن هذا الأساس يعد تمييزاً يتعارض مع حقوق الإنسان.

الأمر نفسه بالنسبة لمعيار إختيار الذين يتم اختيارهم لإجراء التجربة، لا يجب على المجتمع الضغط على المرضى للاشتراك في تجربة تجرى لاكتشاف لقاح أو علاج وذلك ضد إرادتهم. إذ يعد هذا أيضاً تمييزاً ضد المريض.

9- التضامن

لا تحتاج الإنسانية لإظهار التعاون والتضامن مثل وقت الأزمات. ففي هذه الظروف حيث الجائحة الحالية، ينتج عن الانتشار السريع للمرض قيام حواجز على الحدود بين البلدان والمجتمعات المختلفة والأفراد محاولة لمنع انتقال العدوى. لا يجب أن تعيق هذه الاجراءات التعاون الدولي في الحرب ضد الجائحة. إن واجب البشرية الأخلاقي المشترك هو أن تؤسس للتضامن والتعاون لا أن تجد الملاذ في الإقصاء والعزل. وإذا كان معظم مجتمعاتنا الآن يحكمها أنظمة اقتصادية تكافئ التنافس، يجب أن نتذكر أننا كجنس بشري لم نبق ونتطور إلا بالتعاون. ففي سياق الجائحة

الآن، يعد التعاون ضرورياً على كل المستويات: على مستوى الحكومات والقطاعات العامة والخاصة والمجتمع المدني والمنظمات العالمية والاقليمية¹.
لقد أظهرت الجائحة أشكالاً من الاعتماد بين الدول، فيما يتعلق على سبيل المثال في إتاحة الكواشف التي تمكن من أداء الاختبارات التشخيصية، والكمامات الواقية، وأجهزة التنفس.. الخ. بقي أن يظهر المجتمع المدني ورجال الأعمال وكل قادر أشكال التعاون ومساعدة غير القادرين الذين من الممكن أن يكونوا قد فقدوا وظائفهم بسبب هذه الظروف أو فقدوا عائلهم بسبب وفاته بمرض الكورونا. العلماء أيضاً في حاجة إلى تكاتف وتضامن وتكثيف الجهود من أجل سرعة الوصول إلى لقاح أو علاج. فيما يتعلق بالدول التي تفتقر للقدرة على المراجعة الأخلاقية المستقلة للبحث في كل خطواته، يمكن الاستعانة بإحدى الهيئات الدولية للقيام بهذه المراجعة، أو تشكيل لجنة مراجعة على مستوى دولي².

10- تشاطر المنافع

يتعلق هذا المبدأ بالمنافع التي تنتج عن تطبيقات أي بحث علمي. لما كان البحث العلمي في الأساس يهدف إلى خدمة الإنسانية، فإنه من العدل أن يتم توزيع المنافع التي تنتج عنه توزيعاً عادلاً منصفاً. يجب على كل الأطراف التي شاركت في البحث أو شاركت في إدارة موارده أن تجلس سوياً- أو يجلس ممثلوها- ويتفقون على توزيع يحقق الإنصاف لكل المشاركين. قد تأخذ هذه المنافع أشكالاً مختلفة: منافع مادية، أو غير مادية، قصيرة، متوسطة أو طويلة الأمد. قد تكون مساعدات مستدامة للمشاركين في البحث إظهاراً للامتنان لهم، توفير المنتجات العلاجية

¹ ibid

² UNESCO (IBC) & UNESCO (COMEST) 2020; Ezeome, E. & Simon, C. op. cit. p. 9

الجديدة التي توصل إليها البحث، إتاحة رعاية صحية، أو توفير مرافق لبناء القدرات لأغراض البحوث (راجع المادة 15 الإعلان العالمي لأخلاقيات البيولوجيا).
في ظروف الوفاء، يجب أن تظل قيم الشفافية، ومشاركة البيانات بين العلماء، وتشاطر منافع البحث العلمي لكل البشر هي القيم الحاكمة في البحث العلمي، تحقيقاً
لهدف العلم في منفعة البشرية، وتحقيقاً لمبادئ العدالة في الوقت نفسه.